

قرار رقم (١٤٤٧) لسنة ٢٠٢٣

الصادر بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠٢٣

**بشأن إعادة تشكيل لجنة النظر في اعتماد ترشيحات
قيد الخبراء واعتماد الأعضاء المنتخبين والإدارات التنفيذية
في مجال نشاط التأمين أو إعادة التأمين والأنشطة التمويلية غير المصرفية**

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وعلى قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية، وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وعلى قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠، وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وعلى قانون تنظيم التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٥٦٥) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تشكيل لجنة للنظر في اعتماد ترشيحات قيد الخبراء واعتماد الأعضاء المنتخبين والإدارات التنفيذية في مجال نشاط التأمين أو إعادة التأمين والأنشطة التمويلية غير المصرفية، وعلى لائحة الموارد البشرية بالهيئة،

قرر

(المادة الأولى)

تشكل لجنة للنظر في اعتماد ترشيحات قيد الخبراء واعتماد الأعضاء المنتخبين والإدارات التنفيذية في مجال نشاط التأمين أو إعادة التأمين، برئاسة الأستاذ الدكتور / اسلام عزام -نائب رئيس الهيئة وعضوية كل من السادة:

١-المستشار / رضا عبد المعطى	كبير مستشاري رئيس الهيئة (نائب رئيس اللجنة).
٢-الدكتور/ محمود سماعة	رئيس الإدارة المركزية لصناديق التأمين الخاصة.
٣-الدكتور / عادل حسين	رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأمين.
٤-الأستاذ / خالد تهامي	رئيس الإدارة المركزية لإعادة التأمين.
٥- الدكتور / سليمان عبد الصمد	نائب رئيس الإدارة المركزية لصناديق التأمين الحكومية.



رئيس الهيئة

- ٦- الأستاذ / صلاح شحاتة
رئيس الادارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
(عن موضوعات غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
٧- الأستاذ / حاتم نور الدين
رئيس الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات.
٨- الأستاذ / أسامة بيومي
المشرف على الإدارة المركزية لاعتماد المنتجات التأمينية.
٩- الأستاذ / مصطفى صادق
مدير عام الإدارة العامة للرقابة على شركات الوساطة في التأمين.

ويقوم بأعمال الأمانة الفنية كل من: -

- الأستاذة / ريم كامل طنطاوي - مدير إدارة تأسيس وترخيص شركات التأمين والتمويل.
واللجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين بقطاع الرقابة على التأمين بالهيئة لإنجاز أعمالها.

(المادة الثانية)

تشكل لجنة للنظر في اعتماد ترشيحات قيد الخبراء واعتماد الأعضاء المنتدبين والإدارات التنفيذية للشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة في مجال الأنشطة التمويلية غير المصرفية، برئاسة السيد الأستاذ الدكتور / إسلام عزام - نائب رئيس الهيئة وعضوية كل من السادة: -

- ١- الدكتورة / إيمان زكريا
نائب رئيس قطاع الإشراف والرقابة على التمويل غير المصرفي (نائب رئيس اللجنة)
٢- الدكتورة / رحاب طه
مستشار رئيس الهيئة للبحوث والتطوير.
٣- الأستاذ / صلاح شحاتة
رئيس الادارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
(عن موضوعات غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
٤- الدكتور / أحمد حسين
رئيس الإدارة المركزية لتمويل المشروعات والمتناهية الصغر.
٥- الأستاذ / حاتم نور الدين
رئيس الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات.

ويقوم بأعمال الأمانة الفنية: -

- الأستاذة / دعاء يوسف رمضان - أخصائي أول بالإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات.
واللجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين بقطاع الرقابة على التمويل غير المصرفي بالهيئة لإنجاز أعمالها.



رئيس الهيئة

(المادة الثالثة)

تختص اللجنتين بفحص طلبات ترشيح الأعضاء المنتدبين والوظائف التنفيذية وفقاً للقوانين المنظمة لكل نشاط للتحقق من توافر شروط الخبرة والكفاءة اللازمة لمزاولة النشاط المطلوب في ضوء القرارات والقواعد الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.

(المادة الرابعة)

تجتمع اللجنة بناء على دعوة رئيسها ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور ثلثي أعضائها وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة، وتعد اللجنة محضراً يتضمن النتائج والتوصيات يرفع إلى نائب رئيس الهيئة للتوقيع لعرضه على السيد الدكتور رئيس الهيئة لاعتماده.

(المادة الخامسة)

لرئيس الهيئة إجراء المقابلات الشخصية لإجازة وترخيص الأعضاء المنتدبين للشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة في مجالات التأمين أو إعادة التأمين والتمويل غير المصرفي وذلك للشخصيات العامة التي سبق لها شغل مناصب سياسية ولديهم خبرات متخصصة في أي من المجالات ذات العلاقة.

(المادة السادسة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى العمل بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥٦٥) لسنة ٢٠٢٢ المشار إليه بعلية، وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح